

وبعد التأمل صرّح بما يلي:

حيث يهدف المطلب المائل إلى الإذن استعجاليًا بإلزام المدير العام للأرشيف الوطني بتمكين المعارض من نسخة من تقرير الاختبار العدلي المنجز سنة 1984 من الخبراء السادة ع والم و. اله والم الخ والمظروف بملف القضية الاستثنائية عدد 700 الصادر فيها عن المحكمة الإدارية القرار الاستثنائي المؤرخ في 30 جانفي 1989.

وحيث اقتضى الفصل 81 من قانون المحكمة الإدارية أنه " يمكن في جميع حالات التأكد لرئيس الدائرة الابتدائية أو الاستثنائية أن يأذن استعجالياً باتخاذ الوسائل الوقتية المحدية بدون مساس بالأصل وبشرط ألا يفضي ذلك إلى تعطيل تنفيذ أي قرار إداري".

وحيث إنه من الثابت أنه سبق للمعارض القيام بقضية مدنية نشرت لدى المحكمة الابتدائية بتونس تحت عدد 49385 وصدر فيها بتاريخ 27 أفريل 1985 حكم ابتدائي تم الطعن فيه بالاستئناف في القضية عدد 700 التي انتهت بصدر القرار الاستثنائي المؤرخ في 30 جانفي 1989، وقد تم في إطار ذلك النزاع الإذن بإجراء اختبار من الخبراء السادة ع والم و.

اله والم الخ وأدرج تقرير الاختبار المنجز من قبلهم بملف القضية، وأن المحكمة الإدارية تولت تحويل ملف القضية الاستثنائية المشار إليها إلى مؤسسة الأرشيف الوطني طبقاً لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بالأرشيف ولقرار الوزير الأول المؤرخ في 22 جانفي 2010 والمتعلق بالمصادقة على جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للمحكمة الإدارية، وأدرج الملف بالترحيل عدد 61 لسنة 2010 التابع للمحكمة الإدارية تحت عدد الرتي 637.

وحيث اقتضى الفصل 20 من القانون عدد 95 لسنة 1988 سالف الذكر أنه " يمكن لكل شخص سمح له بالإطلاع على الأرشيف العام الحصول على نسخ أو مضامين من هذا الأرشيف على نفقته وذلك دون الإخلال بأحكام القانون عدد 12 لسنة 1966 المؤرخ في 14 فيفري 1966 والمتعلق بالملكية الأدبية والفنية". كما ينص الفصل 21 من ذات القانون على أن " الأرشيف الوطني مؤهل لإعطاء نسخ ومضامين من الأرشيف الذي يحتفظ به حسب الأحكام الواردة بالفصلين 15 و16 من هذا القانون.

ويشهد المدير العام للأرشيف الوطني بصحة النسخ والمضامين ويمكن تفويض هذه الصلاحيّة إلى أحد الموظّفين السّامين من مؤسّسة الأرشيف الوطني بقرار من الوزير الأوّل.

إنّ للنسخ والمضامين المشهود بصحّتها نفس القيمة القانونيّة لأصولها وتقبل للإثبات لدى كلّ المحاكم أو كلّ السّلط الأخرى المعنيّة".

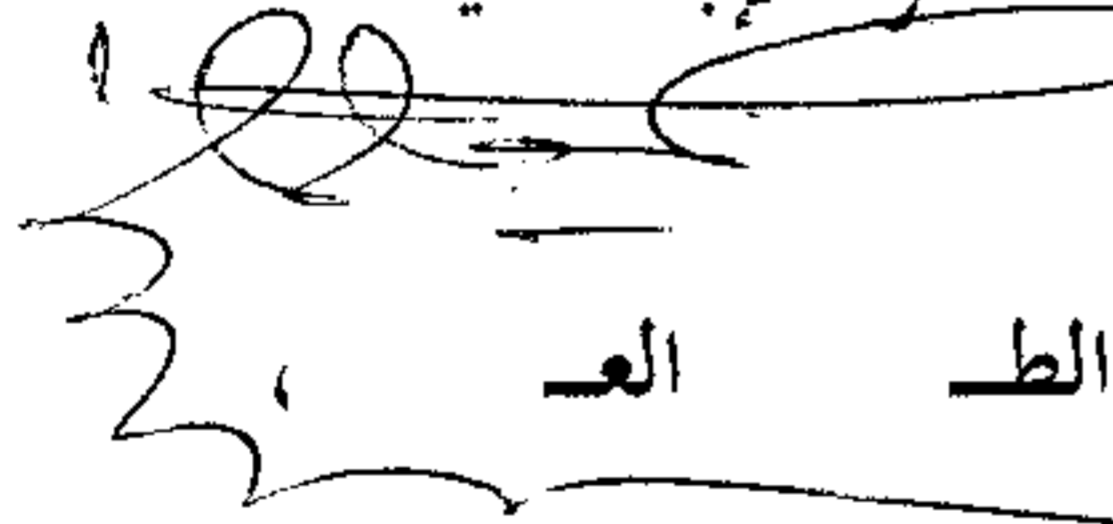
وحيث أنّه تطبيقاً للأحكام القانونيّة السّالف بسطها، وإزاء خلوّ الملفّ من أيّ معطى من شأنه أن يكون سبباً لرفض الاستجابة للطلب موضوع الإذن المائل، فقد بات من المتّجه إلزام المدير العام للأرشيف الوطني بتمكين العارض من نسخة مشهود بصحّتها من الوثيقة المطلوبة.

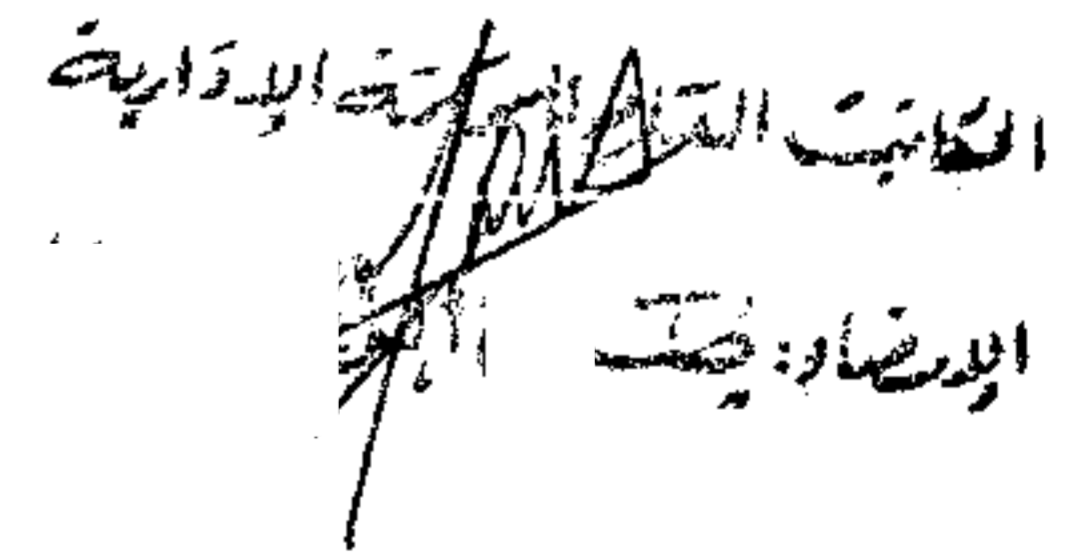
ولهذه الأسباب:

قرّر: الإذن للمدير العام للأرشيف الوطني بتمكين الطالب من نسخة مشهود بصحّتها من تقرير الاختبار العدلي المنجز من الخبراء السّادة المـ وـ الهـ والمـ الخ والمظروف بملفّ القضيّة الإستئنافية عدد 700 الصّادر فيها قرار عن المحكمة الإداريّة بتاريخ 30 جانفي 1989 موضوع التّرحيل عدد 61 لسنة 2010 تحت العدد الرّتبّي 637.

وصدر هذا القرار عن رئيس الدائرة الابتدائيّة السّادسة بتاريخ 12 مارس 2014.

رئيس الدائرة الابتدائيّة السّادسة


الطـ العـ


الطـ العـ